

المحاضرة الأولى آيات المَوَارِيثُ

- ١ - توضيح وبيان لمعانيها.
- ٢ - تساؤلات حول آيات الموارِيث.
- ٣ - لماذا كان نصيب الذكر ضعف الأنثى؟
- ٤ - ميراث المرأة قبل الإسلام.
- ٥ - ما يستفاد من آيات الموارِيث.
- ٦ - ميراث الأبوين، والزوجين، والأولاد.
- ٧ - ميراث الإخوة والأخوات لأم.
- ٨ - الإخوة والأخوات (الأشقاء أو لأب).
- ٩ - معنى الكلالَة وتعريفها اللغوي والشرعي.

obeikandi.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١- قال الله تعالى في كتابه العزيز :

(يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ، وَإِلَّا بَوْنَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ، فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) .

٢- وقال تعالى :

٢- (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ .. وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ...)

وإن كان رجلٌ يورثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً ، وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ ،
فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي
الثُّلُثِ ، مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مِضَارٍ ، وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ) .

النساء آية ١١ - ١٢

٣- وقال جل ثناؤه :

(يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ
وَلَدٌ ، وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهِيَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا
وَلَدٌ ، فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِن كَانُوا إِخْوَةً
رِجَالًا وَنِسَاءً ، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنِ ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن
تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) ..

« صدق الله العظيم »

النساء آية ١٧٦

توضيح وبيان :

هذه آيات كريمة ، من كتاب الله عزّ وجل ، وضّح الباري تبارك وتعالى فيها نصيب كل وارث ، ممن يستحق الإرث ، وأرشد إلى مقدار إرثه وشروطه ، كما بيّن - جلّت حكمته - الحالات التي يرثُ فيها الإنسان ، والحالات التي لا يرث فيها ، ومتى يرث بالفرض ، أو بالتعصيب ، أو بهما معاً ، ومتى يُنَجَّبُ من الإرث كلياً أو جزئياً .

إنها آيات ثلاث ولكنها جمعت - على وجازتها - أصولَ علم الفرائض ، وأركان أحكام الميراث ، فمن أحاط بهما فهماً ، وحفظاً ، وإدراكاً ، فقد سهّل عليه معرفة نصيب كل وارث ، وأدرك حكمة الله الجليلة ، في قسمة الميراث على هذا الوجه الدقيق العادل ، الذي لم يتنس فيه حقّ أحد ، ولم يُغفَلْ من حسابه شأن الصغير والكبير ، والرجل والمرأة ، بلى أعطى كلّ ذي حقّ حقّه ، على أكمل وجوه التشريع ، وأروع صور المساواة ، وأدقّ أصول العدل ، ووزّع التركة بين المستحقين توزيعاً عادلاً حكيماً ، بشكل لم يدعّ فيه مقالةً لمظلوم ، أو شكوى لضعيف ، أو رأياً لتشريع من التشاريع الأرضية ، يهدف إلى تحقيق العدالة ، أو رفع الظلم عن بني الإنسان .

قال العلامة القرطبي في تفسيره :

« هذه الآية ركن من أركان الدين ، وعمدة من عمدة الأحكام ، وأم من أمهات الآيات ، فإن « الفرائض » عظمة القدر ، حتى إنها نصف العلم ، وقد قال عليه السلام : « تعلّموا القرآن وعلمّوه الناس ، وتعلّموا

الفرائض وعلموها الناس ، فإني امرؤٌ مقبوض ، وإنّ هذا العلم سيُقبَضُ وتَظْهَرُ الفِتنُ ، حتى يَخْتَلِفَ الإثنان في الفريضة ، فلا يَجِدَانِ من يَفْصَلُ بينهما .

ثم قال القرطبي :

وإذا ثبت هذا فاعلم أن الفرائض كان جُلُّ علمِ الصحابة ، وعظيمُ مناظرتهم ، ولكنّ الناس قد ضيّعوه تفسير القرطبي ج ٥ ص ٥٦

وكُلُّ ما كتبه العلماء في القديم والحديث ، وكل ما أَلْفَوْه في علم المواريث فإنما هو بيانٌ وتوضيحٌ لهذه الآيات الكريمة ، التي جمعت فأوعت ، وقسمت فعدلت ، وأحكمت التشريع ، وفصلت التوزيع ، وأبانت لكلّ ذي حقّ حقّه ، دون محاباة أو مداراة . فسبحان مَنْ شرّع الأحكام في كتابه المعجز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزِيل من حكيم حميد ، وجلّت حكمته اللهُ وتشريعه الكامل الخالد ، أن يدانيه بشر وصدق الله : (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ..)

(تساؤلات حول آيات المواريث !!)

هل هناك آيات غير هذه الآيات الثلاث في المواريث ؟

الجواب : أنه وردت آيات كريمة ، في شأن المواريث غير هذه الآيات الثلاث ، ولكنها مجملةٌ تشير إلى حقوق الورثة بدون تفصيل ، وتوضح أنّ للأقرباء حقاً في الإرث ، دون تحديد أو بيانٍ لمقدار كل وارث . . . والآيات التي أشارت إلى الإرث هي :

أولاً - قوله تعالى :

(وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

الأنفال

ثانياً - وقوله تعالى :

(وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا ، كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا) .

الأحزاب

ثالثاً - وقوله تعالى :

(لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا)

النساء

ففي الآية الأولى والثانية ، إشارةٌ إلى أن أهل القرابة ، أحقّ بميراث قريبهم الميت من غيرهم ، ممّن ليس له صلة قرابة بالميت ، فهم أحقّ بالإرث من المؤمنين والمهاجرين . وقد كان المسلمون في صدر الإسلام يرثون بسبب (الهجرة) و(المواخاة) ، التي آخى فيها رسولُ الله بين المهاجرين والأنصار ، فكان المهاجري يرث أخاه الأنصاري ، دون قريبه ، والأنصاري يرث أخاه المهاجري ، دون قريبه بسبب (المواخاة في الدين) ، واستمر الأمر على ذلك ، إلى أن استمكن الدين ، ورسّت قواعدهُ بفتح مكة ،

فمنسَخ اللهُ تعالى الإرث بالهجرة والمواخاة وجعلها بالقرابة والنسب .
 والآية الثالثة : رفعَ بها الباري تبارك وتعالى ، الظلم عن الضعيفين :
 (الطفل ، والمرأة) وعاملهما بالرحمة والعدل ، وردَّ إليهما حقوقهما في
 الإرث ، حيث أوجب توريث النساء والرجال ، ولم يُفرِّق بين صغير
 وكبير ، ولا بين ذكرٍ وأنثى ، بل جعل لكل نصيباً في الميراث ، سواء
 قلَّ الإرث أم كثر ، وسواء رضي المورث أم لم يرض ، فردَّ إلى النساء
 والأطفال اعتبارهما ، وقضى على الظلم والحيف بشأنهما .
 فهذه الآيات الكريمة (مجملة) جاء تفصيلها في الآيات السابقة التي حدّد
 الله تعالى فيها نصيب كل وارث وهي عماد علم الميراث .

لماذا كان نصيب الذكر ضعف الأنثى ؟

قد يتساءل البعض : لماذا أعطيت المرأة نصف نصيب الرجل ، مع
 أنها أضعف منه ، وأحوج للمال ؟
 والجواب : أنّ الشريعة الإسلامية ، قد فرّقت بينهما في الإرث ، لحِكْمٍ
 كثيرة نذكر منها :

أولاً : أن المرأة مكفّيةُ الملوّنة والحاجة ، فنفقتها واجبة على ابنها ، أو
 أبيها ، أو أخيها ، أو غيرهم من الأقارب .

ثانياً : المرأة لا تُكلّف بالإنفاق على أحدٍ ، بخلاف الرجل فإنه مكلف
 بالإنفاق على الأهل والأقرباء ، وغيرهم ممن تجب عليه نفقته .

ثالثاً : نفقات الرجل أكثر ، والتزاماته المالية أضخم ، فحاجته إلى
 المال أكبر من حاجة المرأة .

رابعاً : الرجل يدفع مهراً للزوجة ، ويكلّف بنفقة السكنى ، وبالطعم ،

والملبس ، للزوجة والأولاد .

خامساً : أجور التعليم للأولاد ، وتكاليف العلاج والدواء للزوجة والأبناء ، يدفعها الرجل دون المرأة .

إلى آخر ما هنالك من المصاريف والنفقات ، التي هي على كاهل الرجل ، والتي يكلف بها بمقتضى الشريعة الإسلامية الغراء ، وبأمر الحكيم العليم (لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ، وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ..) .

ومن هذه النظرة الحافظة ، يتبين لنا حكمة الله الجليلة ، في التفريق بين نصيب (الذكر والأنثى) ، فكلّما كانت النفقات على الشخص أكثر، والالتزامات عليه أكبر وأضخم .. استحق - بمنطق العدل والإنصاف- أن يكون نصيبه أكثر وأوفر !

ومع أن الإسلام أعطى الذكر ضعف الأنثى ، فإنه مع ذلك غمر المرأة برحمته وفضله ، وأعطاهما فوق ما كانت تتصور ، فهي - والحالة هذه - مرفهة ومنعمّة أكثر من الرجل .. لأنها تشاركه في الإرث ، دون أن تتحمل شيئاً من التبعات، فهي تأخذ ولا تُعطي، وتغنم ولا تغرم، وتدخّر دون أن تدفع شيئاً من النفقات ، أو تشارك الرجل في تكاليف العيش ، ومتطلبات الحياة .

والشريعة الإسلامية لا توجب على المرأة أن تنفق شيئاً من مالها ، على نفسها أو أولادها - مهما كانت غنيّة موسرة - مع وجود الزوج ، لأنه هو المكلف بالنفقة عليها وعلى جميع الأولاد ، في السكنى ، والمطعم ، والملبس، كما قال تعالى: (وعلى المولود له رزقهن ، وكسوتهن بالمعروف) .

مثل توضيحي :

ولنضرب مثلاً بوضّح لنا الفكرة ، ويظهر حكمة التشريع ، في التفريق بين ميراث الذكر والأنثى :

(إنسان توفّي وخلف ولدين فقط (ذكراً وأنثى) ، وترك ميراثاً لهما ثلاثة آلاف ريال ، فعلى ضوء الشريعة الإسلامية ، تأخذ الأنثى (١٠٠٠) ويأخذ الذكر (٢٠٠٠) ، وإذا كانا على أبواب الزواج ، وأراد الشاب أن يتزوج ، فإنه يدفع المهر لزوجته . ولنفرض أن المهر (٢٠٠٠) فقط فقد دفع كلّ ما ورثه من أبيه مهراً لزوجته ، فلم يبق معه شيء ، ثمّ يكلف بعد الزواج بكل النفقات ، نفقات السكنى ، والطعام ، والشراب . . أمّا البنت فإنها إذا أرادت أن تتزوج تأخذ المهر من زوجها ، ولنفرض أنه (٢٠٠٠) فقط ، فهي قد ورثت (١٠٠٠) ألفاً من أبيها ، وأخذت (٢٠٠٠) ألفين مهراً من زوجها ، أصبح مجموع ما لديها (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ، ثم هي لا تكلف بإنفاق شيء من مالها مهما كانت غنيّة ، لأن نفقتها أصبحت على زوجها ، فهو المكلف بتأمين السكنى لها ، وبالإنفاق عليها مادامت في عصمته ، فمالها زاد ، وماله نقص ، وما ورثته من أبيها بقيّ ونما ، وما ورثته من أبيه ذهب وضاع .

فمن الذي يكون أسعد حالاً ، وأكثر مالاً ، الفتى أم الفتاة ؟
ومن الذي تنعم وترفه أكثر ، الذكر أم الأنثى ؟ هذا هو منطق العقل والدين ، في ميراث البنات والبنين .

ميراث المرأة قبل الإسلام :

لقد كانت المرأة قبل أن تبرزُ شمسُ الإسلام ، لا تُعطى شيئاً من الإرث ، بحجة أنها لا تقاقل، ولا تدافع عن حِمَى العشيرة ، وكان العربي

يقول : « كيف نعطي المال من لا يركب فرساً ، ولا يحمل سيفاً ، ولا يقاتل عدواً » !! فكانوا يمنعونها من الإرث كما يمنعون الوليد الصغير .
ومن هنا يعلم الباحث المنصف ، أن الشريعة الإسلامية ، جاءت والعرب تظلم النساء ، ولا تعطينهن من ميراث أزواجهنّ أو آبائهنّ شيئاً ، فقررت الشريعة السمحة ، بهذه الآيات الكريمة لهنّ حقاً في الميراث ، يأخذنه بعزة وكرامة ، لا مينة فيه لأحدٍ عليهن ، وليس إحساناً أو تحنناً ، بل هو فريضة الله لهنّ .

ولما نزلت آيات الموارث ، كَبُرَ ذلك على العرب ، فكانوا يودّون أن يُنسخ ذلك الحكم ، لأنه كان يخالف ما اعتادوه وألفوه . .
روى ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : « لما نزلت الفرائض التي فرض الله فيها ما فرض ، للولد الذكر ، والأنثى ، والأبوين كَرِهَهَا بعضُ الناسُ وقالوا : تُعْطَى المرأةُ الربع ، والثلث ، وتُعْطَى الابنةُ النصف ، ويُعطى الغلامُ الصغيرُ ، وليس من هؤلاء أحدٌ يقاتل القوم ، ولا يجوز الغنمة !! أسكتوا عن هذا الحديث ، لعلّ رسولَ الله ينسأه ، أو نقول له فيغيّره . . فقال بعضهم يا رسول الله : أنُعْطِي الصبيّ الميراث ، وليس يُغني شيئاً ، أنُعْطِي الجارية نصف ما ترك أبوها وليست تركب الفرس ولا تقاتل القوم ؟؟ (١) »

هذا شأن الإسلام مع المرأة ، رفع عن كاهلها الظلم ، ودفع عنها العدوان ، ورثها بعد أن لم تكن ترث ، وجعل لها نصيباً مفروضاً على كره من الرجال . . ولكن نَبَتَتْ في هذا الزمان نابتة خطيرة ، وظهرت فكرة ضالة خبيثة ، يقولون : إن الإسلام بخس المرأة حقها في الميراث ، وجعلها على النصف من حظّ الرجل !! يريدون - على حد زعمهم - دفع الظلم عنها ، بتسويتها بالرجل في الميراث . . وهؤلاء إنما هم (ثعالب البشر)

(١) انظر تفسير الطبري .

يمكرون بالمرأة ويغرّرون بها من أجل أن تتمرد على تعاليم الإسلام ، وتطالب بالمساواة مع الرجل . . ومن العجب أن هؤلاء الذين يبكون ، أو يتباكون على المرأة ، هم أنفسهم الذين ضنّوا عليها بلقمة العيش ، وبخلوا عليها بالنفقة ، وأجبروها على التزول إلى العمل ، وإلى الخانوت ، وإلى المكتب ، لتكتسب وتنفق على نفسها من مالها الذي جمعته . . إنهم تلامذة الغربيين ، المخدوعون بمدنيّتهم الكاذبة ، الذين لا يقيمون للمرأة وزناً ، ولا ينظرون إليها إلا بمنظار الشهوة والمتعة ، يبخلون عليها بالنفقة ، ويحرمونها من حرية التصرف ، حتى في أموالها الخاصة ، إلا بإذن الرجل ، ويكتفونها بأن تعمل لتكسب وتنفق على نفسها ، ويعرضونها للخطر في نفسها وعرضها ثم يدّعون أن الدين قد ظلمها وأن الشريعة قد نجّستها حقها . !

يا هؤلاء : أنصفوا المرأة من أنفسكم ، وحرّروها من ظلمكم وطغيانكم قبل أن تحرّروها من ظلم الإسلام ، وطغيان الرجال ، إن كنتم - حقاً - منصفين . !

سبب نزول آية المواريث :

رُوِيَ في سبب نزول آية المواريث ، روايات عديدة ، منها ما هو في الصحيحين (البخاري ومسلم) وهي أن امرأة (سعد بن الربيع) ، جاءت رسول الله ﷺ بابتئها من سعد ، فقالت : يا رسول الله هاتان ابنتا سعد ابن الربيع ، قتل أبوهما سعد معك بأحد شهيداً ، وإنّ عمّهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا تُنكحان إلا بمال . فقال ﷺ : يقضي الله في ذلك ، فنزلت آية المواريث (يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظّ الأنثيين..) فأرسل رسول الله ﷺ إلى عمّهما أن اعطِ ابنتي سعد الثلثين وأمّهما الثمن ، وما بقي فهو لك .

وروي أنها نزلت في شأن (عبد الرحمن بن ثابت) ، أخى حسان الشاعر مات وترك امرأة يقال لها (أم كحّة) ، وترك خمس أخوات ، فجاء الورثة من الرجال يأخذون المال ، فشكت (أم كحّة) إلى النبي ﷺ فنزلت آية الموارث .
 وأياً ما كان ، فقد نزلت بسبب حرمان النساء من الميراث والله أعلم .

ما يستفاد من آيات الموارث :

« أحكام البنين والبنات »

أولاً - قوله تعالى :

(لِلذَّكَرِ مِثْلُ مِثْلِ الْأُنثِيَّيْنَ) ترشد إلى الأحكام الآتية :

أ - إذا خلف الميت ذكراً واحداً ، وأنثى واحدة فقط ، اقتسما المال بينهما ، للذكر سهمان وللأنثى سهم واحد .

ب - إذا كان الورثة ، جمعاً من الذكور والإناث ، فإنهم يرثون المال ، للذكر ضعف الأنثى .

ج - إذا وجد مع الأولاد ، أصحاب فروض كالزوجين أو الأبوين ، فإننا نعطي أصحاب الفروض أولاً ثم ما تبقى تقسمه بين الأولاد ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

د - إذا ترك الميت ابناً واحداً فقط ، فإنه يأخذ كل المال ، وهذا وإن كانت الآية لم تنص عليه صراحة ، إلا أننا نستطيع إدراكه من مجموع الآيتين ، فإن قوله تعالى (للذكر مثل حظ الأنثيين) يدل على أن نصيب الذكر ، مثل حظ الأنثيين ، وقوله تعالى : (وإن كانت

واحدة فلها النصف) فيلزم من مجموع الآيتين أن نصيب الإبن إذا انفرد جميع المال .

هـ - بقي حكم (أولاد الإبن) وهؤلاء يقومون مقام الأولاد إذا عدموا ، ذلك لأن قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) يتناول الأولاد الصليين وأولاد الإبن مهما نزلوا بالإجماع .

« حكم الأبوين »

ثانياً - قوله تعالى :

(وَالْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ) ..

ترشد إلى الأحكام الآتية :

أ - الأب والأم يأخذ كل واحد منهما السدس ، إذا كان للميت فرع وارث .

ب - إذا لم يكن مع الأبوين أحد من الأولاد ، فإنّ الأم ترث ثلث المال ، والباقي ، وهو الثلثان ، يرثه الأب ، وذلك بمفهوم الآية ، لأنه ذكر نصيب الأم وهو الثلث ، وسكت عن الأب فدلّ على أن الباقي نصيبه .

ج - إذا وجد مع الأبوين إخوة (اثنان فأكثر) فإنّ الأم ترث سدس المال ، والباقي خمسة أسداس للأب ، وليس للإخوة أو الأخوات شيء أصلاً ، لأنّ الأب يحببهم . فإن قيل : ما الحكمة في حجب أمّهم من الثلث إلى السدس مع أنهم لا يرثون ؟ الجواب أن الحكمة

— والله أعلم — أن الأب يلي نكاحهم ، والنفقة عليهم ، دون أمهم
لأنهم أولاده ، وهم إخوة الميت فكانت حاجته إلى المال أكثر من
حاجة الأم التي لا تكلف بشيء من النفقة .

« الدين مقدّم على الوصية »

ثالثاً — قوله تعالى :

(مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ..) الآية
ظاهر الآية الكريمة ، يدل على أن الوصية مقدّمة على الدين ، مع أن
الأمر بالعكس ، وهو أن الدين يُقدّم ، فتتقاضى ديون الميت ثمّ تنفذُ
وصيته ، وهكذا قضى رسول الله ﷺ .
رُوِيَ عَنِ (عَلِي) رضي الله عنه أنه قال : « إنكم لتقرءون هذه
الآية : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وإنّ رسول الله ﷺ قضى
بالدين قبل الوصية » .

وجه الحكمة :

ولعلّ الحكمة في هذا التقديم ، أن (الدين) ثابت في ذمّة المدين قبل
الوفاة وبعدها ، وله مطالبٌ من قبل الناس وهو (الدائن) ، يطالبُ به
الورثة ويلاحقهم ، حتى يدفعوا له حقه ، بخلاف (الوصية) فإنها تبرعٌ
محضٌ ، وليس هناك من يطالب بها من البشر ، فلئلا يتهاون الناس في
أمرها ، وتشحّ نفوس الورثة بأدائها ، قدّمها الله تبارك وتعالى في الذكر ،
فتنبه .

رابعاً — قوله تعالى :

(آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً ..)
في هذه الآية الكريمة إشارة إلى أن الله تبارك وتعالى ، قد تولّى قسمة

الموارث بنفسه ، ولم يتركها لأحدٍ من خلقه ، لأن البشر مهما أرادوا أن يحققوا العدالة ، فإنهم لن يبلغوها أو يصلوا إليها على الوجه الأكمل ، ولن يستطيعوا أن يأتوا بمثل هذه القسمة العادلة ، لأنهم يجهلون أمر الآباء والأبناء ، ولا يعرفون أيهم أقرب لهم نفعاً . أمّا الله جلّت قدرته فهو الحكيم العليم ، الذي قسم فعدل ، وأعطى فأرضى : « ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ؟ » .

خامساً – قال تعالى :

(ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهنّ ولدٌ ، فإن كان لهنّ ولدٌ ، فلكنّ الربع ممّا تركن ، من بعد وصية يوصين بها أو دين .. ولهنّ الربع ممّا تركن إن لم يكن لكم ولدٌ ، فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ..) الآية
وضّحت هذه الآية الكريمة ، حكم الزوجين ، وبيّنت أنّ لكلٍ من الزوج أو الزوجة حالتين :

حكم الزوج :

أ – إذا ماتت الزوجة ، ولم تخلف فرعاً وإراثاً ، فإن نصيب الزوج (النصف)
ب – إذا ماتت الزوجة ، وقد خلفت فرعاً وإراثاً ، فإن نصيب الزوج (الربع) .

حكم الزوجة أو الزوجات :

أ – إذا مات الزوج ، ولم يخلف فرعاً وإراثاً ، فإن نصيب الزوجة أو الزوجات (الربع) .

ب - إذا مات الزوج ، و كان قد خلف فرعاً وإراثاً ، فإن نصيب الزوجة أو الزوجات (الثمن) .

وبالمقارنة بين أحوال الزوجين ، نجد القرآن الكريم ، يجعل نصيب الذكر دائماً ضعف الأنثى ، للحكمة التي وضّحناها فيما سبق ، عند الرد على شبهة أعداء الدين .

حكم الإخوة أو الأخوات لأُم :

سادساً - قوله تعالى :

(وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ، أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ) الآية .
المراد بالإخوة هنا (الإخوة والأخوات لأُم) دون الإخوة الأشقاء ، ودون الإخوة لأب ، بدليل بعض القراءات الثابتة وهي قراءة سعد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) .

وقد أجمع العلماء على أن الإخوة في هذه الآية ، يُراد بهم الإخوة لأُم ، والدليل أن الله سبحانه وتعالى ، قد ذكر ميراث الإخوة مرتين ، مرة هنا ، ومرة في آخر هذه السورة ، فجعل في هذه الآية للواحد السُدُس وللأكثر الثلث ، يتقاسمونه شريكة بالسوية ، وجعل في آخر السورة للأخت الواحدة النصف ، وللأثنين الثلثين ، وللذكر المال كله ، فوجب أن يكون الإخوة هنا وهناك مختلفين ، دفعاً للتعارض ، ولما كان الإخوة الأشقاء أو لأب أقرب من الإخوة لأُم ، لذلك أعطوا نصيباً هناك أوفر ، فتعيّن أن يكون المراد هنا الإخوة لأُم ، وأن يكون المقصود هناك الأخوة الأشقاء أو لأب .

حالات الإخوة والأخوات لأُم :

أ - إذا مات عن أخ لأُم منفرد ، أو أخت لأُم منفردة ، فإن الواحد منهما يأخذ السدس .

ب- إذا مات عن أكثر من ذلك ، يعني (أخوين لأُم ، أو أختين لأُم) ، فيستحقون الثلث بالسوية . لأن الله تعالى يقول (فهم شركاء في الثلث) والشركة تقتضي المساواة ، فالذكر يأخذ مثل الأنثى ، لا ضعفها بمقتضى النص القرآني الكريم .

معنى الكَلَالَة :

الكَلَالَة معناها : أن يموت الإنسان وليس له (والد ولا ولد) ، أي لا أصل له ولا فرع ، لأنها مشتقة من (الكلّ) بمعنى الضعف ، يقال : كلّ الرجل إذا ضعف وذهبت قوّته . . وقد أجمع العلماء على أن الكَلَالَة مَنْ مات ليس له ولد ولا والد . . روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « إني رأيتُ في الكَلَالَة رأياً ، فإن كان صواباً ، فمن الله وحده لا شريك له ، وإن يكن خطأ فمنيّ ومن الشيطان ، والله منه بريء إن « الكَلَالَة ما خلا الوالد والولد » .

وقال بعضهم ، الكَلَالَة : هو من ليس له ولد ، والصحيح الأول .

سابعاً - قوله تعالى :

(من بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أو دين غير مضارٌ ..) الآية

تفيد الآية الكريمة أن الوصية والدين ، اللذين قصد بهما الإضرار ، لا يجب تنفيذهما ، والمضارة في الوصية أن يوصي بأكثر من الثلث ، والمضارة في الدين أن يقرّ دين لمن ليس له عليه دين للإضرار بالورثة .

(حكم الإخوة والأخوات الشقيقات أو لأب)

ثامناً - قوله تعالى :

(يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ أَمْرُوهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَوَلَدٌ لَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَوَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) .

الأحوال التي أشارت إليها الآية الكريمة :

أولاً : إذا مات وخلف أختاً شقيقة واحدة أو لأب ولم يكن له أصل ولا فرع ، فللأخت الشقيقة أو الأخت لأب نصف التركة .

ثانياً : إذا مات وخلف أختين شقيقتين فأكثر أو لأب - ولم يكن له أصل ولا فرع - فللشقيقتين أو لأب الثلثان من التركة .

ثالثاً : إذا مات وخلف إخوة وأخوات (أشقاء أو لأب) فإن التركة بتقاسمها الإخوة والأخوات على أساس أن نصيب الذكور ضعف نصيب الأنثى .

رابعاً : إذا ماتت الشقيقة - ولم يكن لها أصل ولا فرع - فإن الأخ الشقيق يأخذ جميع المال ، وإن كان هناك أكثر من أخ ، اقتسموا المال على عدد الرؤوس .

وهكذا حكم الإخوة والأخوات لأب عند عدم وجود الإخوة الأشقاء أو الأخوات الشقيقات .